

النقود الالكترونية بين الكبح والتشجيع لجريمة غسيل الاموال

د. لسلوس مبارك

جامعة البليدة

ملخص:

غسيل الأموال هي طريقة لإخفاء أصل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة لإعادة استثمارها في أنشطة مشروعة. إنها خطوة مهمة، لأنه بدون عملية التبييض، لن يتمكن المجرمون من استخدام هذه الإيرادات غير القانونية في أنشطة اقتصادية مشروعة على نطاق واسع دون أن يتم رصدها. هذا النشاط يعتبر من الجرائم المالية ووفي كثير من الحالات يستخدم المجرمون لاتمام العمليات النقود والعمليات المصرفية الالكترونية لما تتمتع به من السرعة، والحصول على المردودية المرتفعة، والسرية في العملية، وتخفيض لتكلفة تحويل الاموال، وعليه فانه بقدر ما للنقود الالكترونية من منافع اقتصادية فهي لا تخلو من سلبيات، والمخاطر التي تصحب عملية اللجوء اليها معتبرة، ومن ثم ان تطور استخدام النقود الالكترونية يبرز قضايا توحي الحذر والحيطه، والتي تفرض حسن التعامل معها ألا يختل التوازن بين الوظائف، وتكون سببا في الاختلال في النظام المصرفي ومن ثم الاقتصادي.

الكلمات الدالة: غسيل الأموال، النقود الالكترونية، نظام الدفع، الجرائم المالية

RESUME :

Le blanchiment d'argent est l'action de dissimuler la provenance d'argent acquis de manière illégale afin de le réinvestir dans des activités légales. C'est une étape importante, car sans le blanchiment, les criminels ne pourraient pas utiliser de façon massive ces revenus illégaux sans être repérés. Cet acte de criminalité financière trouve dans La monnaie électronique un moyen de paiement rapide, source majeure de gain de productivité, Confidentialité et de réduction des coûts.

La monnaie électronique est, certes, génératrice d'avantages notables. Mais les inconvénients et les risques associés à son application sont loin d'être négligeables. Par ailleurs, le développement de la monnaie électronique relève des enjeux prudentiels qu'il y a lieu de mesurer et de bien maîtriser pour éviter les problèmes de dysfonctionnement des systèmes de paiement. Il s'agit de présenter les risques qui peuvent, à terme, et en l'absence d'un contrôle approprié et d'une supervision correcte, porter à la stabilité du système bancaire et à l'économie nationale

Mots clés : blanchiment d'argent, monnaie électronique, systèmes de paiement
criminalité financière

تتعدد الوسائل والطرق التي تستخدم في تهريب الاموال لغرض غسلها ، ويعكس نوع الوسائل المستخدمة مدى التقدم التكنولوجي في تلك الوسائل ، ومدى توافرها لدى القائمين بتلك العمليات ، تعتبر البنوك اهم تلك الوسائل ، وتتم بوضع المنظفين ودائعهم في البنوك كخطوة أولى ، في شكل فتح حسابات جارية والحصول على شيكات وتحويلات بنكية الكترونية من دون تسمية من يحول له ، ومن ثم بعدها يتم التداول السهل لتلك الشيكات والتحويلات في عمليات وهمية وتوظيفات واستثمارات داخلية او خارجية تذهب عنها الشكل الوسخ والمصدر التي اتت منه .

اولا : عمليات غسل الأموال

يقصد بغسل الأموال، كل نشاط يقوم به الشخص مستهدفا إضفاء الصفة الشرعية على الأموال المتحصلة عليها بطريقة غير مشروعة، لتطهير تلك الأموال من دنس عدم المشروعية، وذلك من خلال استثمارها في أغراض مشروعة. تعتبر عمليات غسل الأموال جريمة لاحقة لأنشطة إجرامية حققت عوائد مالية غير مشروعة، أو جريمة ترتكب ضد الموارد والنشاطات الاقتصادية والثروات التي تقع في حيازة الأفراد والجماعات والدول، هو تعبير مجازي، وليس تعبيراً قانونياً، إذ التعبير القانوني له، هو "وسائل مكافحة ومحاربة الأموال غير المشروعة." فهي سلوك معين له هدف عند المجرم الذي يرتكبه، يهدف إلى تعظيم أرباحه عن طريق ما يحصل عليه من أموال الآخرين¹ ، لذلك فهو يلجأ إلى غسل الأموال الناتجة عنها، غسل الأموال هي محاولة من هؤلاء الأشخاص بكافة الطرق سواء كانت طرق تجاريه أم غير تجاريه لإلغاء الأصل الغير شرعي لهذه الأموال وذلك كي يعاد إلى استثمارها في أعمال اقتصادية بعيدة كل البعد عن الأعمال غير الشرعية التي حصلت منها هذه الأموال.

- ماهية غسل الأموال

ويمثل الاقتصاد الخفي مصدرا اساسيا لتلك الاموال غير المشروعة التي تغسل لاضفاء الشرعية عليها ، ويشمل الاقتصاد الخفي ، الانتاج غير المعلن الذي يتضمن العمليات المشبوهة² ، وأصبح غسل الأموال من

¹خلف بن سليمان بن صلح النمري، الجرائم الاقتصادية وأثرها على التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة،

الإسكندرية ، 1999. ص6

²غسل الأموال تعبيراً لم يكن معروفاً في السابق بل هو مصطلح حديث أول من استعمله الولايات المتحدة الأمريكية نسبة إلى عمليات غسل الأموال التي كانت تقوم بها عصابات المافيا، وتوجد مسميات أخرى مشابحة مثل تبييض الأموال أو تنظيفها أو تطهيرها ، بدايات استعمال هذا الاصطلاح (غسل الأموال) أي إزالة الروائح القذرة عن هذه الأموال حتى لا يتعرف على مصدرها ويشتبى في أنها ناتجة عن مصادر المخدرات ونحوها. ثم تطور (غسل الأموال) ليصبح مدلوله يعني استعمال وسائل مالية

المفاهيم التي أخذت تستحوذ على اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية والمالية على المستوى المحلي والإقليمي وحتى الدولي، ورغم ذلك لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لغسيل الأموال بسبب تعدد مصادر الأموال غير المشروعة، وتنوع طرق ووسائل الغسيل وتباين وجهات النظر حول المصادر التي يجب أن تكون هدف التجريم في إطار مكافحة غسيل الأموال،

وقد قدمت للظاهرة عدة تعريفات لتبيان خطورتها . وهي عملية يلجأ إليها من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غير المنظمة لإخفاء المصدر الحقيقي غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يتم إخفاء الشرعية على الدخل الذي تحققه . أو تلك العمليات التي "تشمل مجموع الأنشطة التي تتم بعيداً عن أجهزة الدولة ولا تسجل في حسابات الدخل القومي، وهذه الأنشطة تمثل مصدر للأموال القدرة التي يحاول أصحابها غسلها في مرحلة تالية، وذلك بإجراء مجموعة من العمليات والتحويلات المالية والعينية على الأموال القدرة لتغيير صفتها غير المشروعة في النظام الشرعي وإكسابها صفة مشروعة"¹. فعمليات غسل الأموال تهدف إلى إخفاء منبع الموارد المالية وتغيير وجهتها إلى استثمارات قانونية.

الموارد المالية المتأتية من هذه المصادر غير المشروعة لن تتمتع بالقبول إذا بقيت في حيازة جامعها لأن ذلك يؤدي إلى اكتشاف مصدرها وبالتالي فإن عملية غسل الأموال يتم بها إخفاء المصدر غير القانوني لتلك الموارد.

ان اتصافها بالجريمة البيضاء جعل تخطيطها للحدود امراً يسيراً، لذلك فهي "جريمة دولية منظمة يقوم بمقتضاها احد الأشخاص بإجراء سلسلة من العمليات المالية المتلاحقة على أموال غير مشروعة تنتج عن أنشطة غير مشروعة يعاقب عليها تشريع دولة هذا الشخص مستعيناً بوسطاء كواجهة للتعامل مستغلاً مناخ الفساد الإداري وسرية حسابات البنوك بهدف تأمين أمواله القدرة من الملاحقة الرقابية والأمنية"² . و تشمل عمليات الغسيل عادة الأموال أو الموارد الناتجة عن احد الأنشطة التالية³ .

وحيل خادعة لإخفاء الشرعية والقانونية على هذه الأموال المكتسبة من مصادر قدرة غير مشروعة. وهكذا أصبح (غسيل الأموال) بمعنى (تبييض الأموال) وصار الاصطلاحان بمعنى واحد، إن كلمة غسل الأموال وكلمة تبييض الأموال يلتقيان في دلالة مفهومهما. وهذا يعني استخدام حيل ووسائل وأساليب للتصرف في أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة، وغير قانونية، لإخفاء الشرعية والقانونية عليها.

¹ صلاح الدين حسن السيسي، غسيل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة، 2003، ص5

² عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص234

³ حمدي عبد العظيم، غسيل الأموال في مصر والعالم، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، طنطا، 1997

- كالمتاجرة في المخدرات ، وأنشطة التجارة في البشر (الإتجار بالنساء والأطفال لغرض الدعارة او ما يسمى بالرقيق الابيض)
- الموارد المتأتية من السرقات أو الاختلاسات من المال العام في الدول .
- موارد من الرشوة والفساد الإداري واستغلال المنصب في الوظائف العامة
- الموارد الناتجة عن تزوير العملة،
- أنشطة التجارة في السلع والخدمات الممنوعة (كالسوق السوداء)
- موارد من السوق السوداء المخالفة لقوانين الدولة مثل، الاتجار في العملات الأجنبية،
- الموارد المتأتية عن الجرائم الناتجة عن المعاملات الالكترونية .
- الموارد المتأتية عن المضاربات غير المشروعة في الأوراق المالية المعتمدة على التدليس في البورصات المحلية والعالمية .

وفيما يلي مصادر الموارد المالية التي تعتبر اساس نشاط عملية الغسيل مع إبراز حجمها ومدى اتساعها على النطاق الدولي .

1- تجارة المخدرات : تشكّل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية تعاني منها كلّ المجتمعات تقريباً، وهي آفة تمثل 8% من مجموع التجارة العالمية. ومع ذلك تبقى هذه النسبة تقديرية، حيث يشير تقرير الأمم المتحدة بشأن المخدرات إلى أن الكمية المضبوطة تشكل نسبة ضئيلة مقارنة بما يتم تهريبه والخطير أن تقرير الأمم المتحدة عن تنامي تجارة المخدرات في العالم كشف أيضاً عن أن قيمة التجارة الدولية في المواد المخدرة قد وصلت خلال عام 2007م إلى 322 مليار دولار أمريكي سنوياً وهو أكبر من الناتج المحلي لحوالي 90 بالمائة من بلدان العالم¹ ، وفي بعض البلدان كافغانستان زاد الانتاج فيها بنحو 50 بالمائة عن عام 2006م . في 2009 ، صرح الوزير المكسيكي للامن العمومي بان تجارة المخدرات في الولايات المتحدة الامريكية تمنحها ارباحا صافية تقدر بـ 63 مليار دولار ، والكلغ الواحد من الكوكايين يباع في الولايات المتحدة الامريكية او في اوروبا بسعر 97 400 دولاراً² وهو ما يعادل بـ 50 مرة ضعفا عن سعره في كل من المكسيك او كولومبيا . وفي اكتوبر 2010 صرح مدير ديوان الامم المتحدة لمحاربة المخدرات

¹ جزائريستجارة المخدرات تعادل الناتج المحلي لـ 90 بالمائة من دول العالم! <http://www.djazairress.com> تاريخ الاطلاع 2011/02/18

² Le Figaro , La drogue aux USA: 63 Mds de \$ par an [archive] - , <http://www.lefigaro.fr> 27 août 2009.

والجرائم ، ان المخدرات المتأتية من امريكا اللاتينية المتجهة الى امريكا واوروبا تقدر بـ 72 مليار دولارا سنويا اما القادمة من افغانستان فتقدر بـ 33 مليار دولارا¹ .

2-تجارة السلاح : جاء التقرير الأخير لمعهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام . سيبري . للعام 2007، ليؤكد عدة حقائق مهمة أولها: أنه في الوقت الذي تتجه فيه التجارة العالمية نحو مزيد من العولمة، فإن تجارة السلاح العالمية هي أيضا، تتجه نحو مزيد من العولمة. أصبحت تجارة السلاح تجارة رائجة بسبب النزاعات في العالم، سواء بين دولة وأخرى أو داخل الدولة نفسها نتيجة للدكتاتورية الحاكمة والسياسات العنصرية والقومية والطائفية، و أصبحت مافيا السلاح تحيي الأرباح الطائلة من صفقات الأسلحة وبالتالي يتكون لديها أرباح ومبالغ كبيرة من المال تضطر لإخفاء مصدرها عن طريق وسائل الغسيل للأموال غير المشروعة ، ولقد رعت الدول الغربية ودول الكتلة الشرقية السابقة، فضلا عن دول الاتحاد السوفيتي السابق تجارة السلاح، وذلك بالسماح وغض الطرف عن صفقات الأسلحة لغرض بيعها في مناطق التوتر في العالم بطريقة غير مشروعة، حتى تستفيد شركات السلاح لديها. وأضاف التقرير: "أن الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي عارضت هذه الاقتراح منذ 2006 ومع تعد أكبر منتج ومصدر ومستورد للأسلحة الصغيرة في العالم"²

حاليا، في مقر الأمم المتحدة ، تجري من حين الى اخر مداولات محتشمة تتناول صياغة معاهدة دولية تنظم تجارة الأسلحة، ويتوقع إقرارها في 2012. المعاهدة المزعومة بدأت تطالب بها معظم المنظمات غير الحكومية منذ 2003³، يؤمل أن تضع حداً لفضيحة لم يعد في الوسع تحملها: فتجارة السلاح العالمية تبتلع 1400 بليون دولار (1110 بليون يورو) سنوياً. ولا تخضع تلك التجارة لاي شكل من اشكال المراقبة الدولية ، وتقتصر على إجراءات وطنية وإقليمية فقط .فالحكومات الغربية تاريخها حافل بمثل هذه الجرائم ، فتجارة الاسلحة كانت تجري مباشرة بين الحكومات والعصابات الاجرامية ، او قد يتوسط العملية مرتزقة يؤمن لهم تحويل العائدات الى البنوك الغربية ، تبعثها الدول النامية كالصين والهند والبرازيل ودول اوروبا

¹ Conférence des Parties à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée <http://www.unodc.org> تاريخ الاطلاع 2011/02/16

² الرؤية الاخبارية تقرير لمعهد استوكهولم لأبحاث السلام يشير إلى ارتفاع حجم الإنفاق العسكري العالمي رغم الأزمة المالية العالمية

<http://www.alroeya-news.net> تاريخ الاطلاع 2011/02/20

³ دار الحياة مراقبة تجارة السلاح الدولية <http://international.daralhayat.com> تاريخ الاطلاع

2011/02/18

الشرقية والتي تحاول جاهدة هي ايضا لتجد لنفسها سوقا عالمية ، فلا تتواني اللجوء الى هذه التجارة ، في افريقيا هناك بعض القبائل والعشائر تمتلك من الاسلحة الخفيفة والثقيلة ما لا يمتلكه بعض الدول، ما يلاحظ هنا ان الفقااعات الاعلامية التي تنورها الديمقراطيات في الدول الغربية ، لم تكن في يوم ما رادعا امام لجوء هذه الدول عم طريق المرتزقة لتسهيل هذه التجارة ، وان كانت الديمقراطيات الغربية الكبيرة التي تسن قوانين المراقبة، لم تكن هي لتلتزم بها ، فالزوايع الاعلامية والقضائية التي تثار هنا وهناك سرعان ما كانت تحمد . ولنا في تعاقب الاحداث امثلة¹ .

سمة تجارة الأسلحة، اليوم، هي السرعة في الاداء ومحاولة التنصل من تبعات العواقب. وفي وسع سماسرة مشبوهين، المعروفون بـ "أسياد الحرب"، الحصول على الأسلحة من باسهل السبل. وعن دراسة ان السلاح الخفيف مستعمل في 46 نزاعا من بين 49 التي يشهدها العالم منذ سنة 1990، والتي تدر المتاجرة غير الشرعية بالأسلحة على مروجيها أموالا طائلة، وخاصة أنها لا تخضع إلى الضرائب وإلى الرسوم الجمركية لأنها تسلك معابر غير رسمية. وقد ارتبطت المتاجرة بالسلاح غير المشروعة بنشاطات شبكات المتاجرة في المخدرات، مما يبين الهدف المشترك لكل المنظمات الإجرامية والمتمثل في إشاعة حالة الفوضى وخلق جو من الأمان الدائم². ويضيف التقرير الاممي ان في الفترة من 2002 إلى 2006 كان 1.5 مليار طفل "حوالي ثلثي أطفال العالم" يعيشون في 42 دولة تحت وطأة نزاعات مسلحة حادة، ويضاف إليهم ملايين الأطفال الذين يعيشون في دول لا تعد رسميا مناطق نزاعات مسلحة، لكنها تعاني من معدلات عنف ضخمة، وقد ظهر ما يعرف "بماس الحروب" والذي استمد مفهومه من ذلك النشاط غير الشرعي الذي تقوم بممارسته بعض المنظمات في الدول الإفريقية بحكم نوعية وكمية الإنتاج الذي تزخر به إفريقيا، وقد ظهرت أولى عمليات "ماس الحروب" في أنغولا وسيراليون حيث دأبت حركة يونيتا المعارضة في أنغولا على مقايضة

¹ - قضية تحويل الاسلحة الفرنسية الى منطقة كاراتشي ، -فضيحة «انغولاغابت» حيث باعت الحكومة الفرنسية في التسعينات السلاح الى أنغولا لتحسين فرص حصول باريس على عقود نفطية. -في 2008، سيرت شحنة أسلحة من الصين الى زيمبابوي، بشكل فاضح ، تحدثت عنها الصحف العالمية ، رغم ان الاسلحة كانت مخصصة اساسا لقمع السكان في بلد لا تتوانى فيه الدكتاتورية الحاكمة استخدام كل اشكال جرائم البطش والقمع ،وبلغ الاستياء حداً أثار غضب المجتمع الدولي، وحمل أوروبا على إصدار قرار بحظر تصدير الأسلحة اليها،ونلاحظ هنا ان شحنة الاسلحة الصينية اجازتها القوانين الصينية وادانتها القوانين الأوروبية..

² بولعراس بوعلام ، جبايلة طارق ، الجريمة المنظمة الوجه الآخر للإرهاب الدولي، مجلة الجيش، أكتوبر 2002.ص 7

الماس بالعتاد الحربي أو الوقود. وفي سرياليون فالماس هو بمثابة ابسط الوسائل لتمويل الحروب الأهلية، وتحاول المجموعة الدولية، منذ عدة سنوات وضع حد لهذا الوضع القائم على استغلال الماس للحصول على السلاح، لكن ذلك تصادم مع مصالح "الشبكات العالمية" التي تتاجر في الأسلحة مع الإرهاب وتجار المخدرات الذين يعملون على منع تنفيذ القرارات المتخذة¹.

3-التهرب من دفع الضرائب

هي ظاهرة يحاول الممول بواسطتها عدم دفع كل او بعض من الضريبة التي يجب عليه دفعها مستخدما في ذلك أنواع الغش المختلفة والمتعددة ، و يعرف التهرب من الضريبة بالغش الضريبي ، وقد يتم ذلك عند تحديد وعاء الضريبة ام اخفاء الوعاء كلية ، فيفوت على الادارة المالية أخذ حق منه . يعتبر التخلص من الضريبة غشا حينما يشمل مخالفة نص من نصوص القانون، ومن صور التهرب في الضرائب المباشرة هي : -إخفاء مادة الوعاء الضريبي عن رقابة موظفي الإدارة أو إظهار جزء فقط من تلك المادة خلافا للحقيقة كاللجوء لبي النشاط بدون فواتير لإخفاء رقم الأعمال الحقيقي . -إعداد سجلات وقيود مزيفة باللجوء إلى التلاعب المحاسبي في تلك السجلات والميزانيات لإخفاء المعلومات الحقيقية

-التصريح بتكاليف مرتفعة لغرض خفض المداخيل السنوية .

- تغييب فواتير الشراء بتواطئ مع بعض الموردين.

تعتبر عملية التهرب الضريبي من أكثر المصادر التي يمكن أن تؤدي إلى جني الاموال الوسخة، لأنه عادة ما تكون الدخول المرتفعة أو الثروة الطائلة، جذابة للرغبة في الكسب، ومدعاة للبخل، وباحثة بدون كلل عن النفوس المتلهفة ، لتجد لها البنوك ووسائل الدفع لاختفائها ، فحتى عالم الرياضة والفن والسينما لم يسلموا من هذه الافة والامثلة كثيرة .

4- جرائم الفساد الاداري والسياسي :

انه استغلال للنفوذ السياسي، ترتبط عملية غسل الأموال بالفساد السياسي، ، لجمع الثروات ، ثم تحويل الأموال إلى الخارج لغرض غسلها و ورجوعها ثانية في صورة قانونية. وهناك العديد من الجرائم السياسية التي ارتكبت في العالم وكانت مصدرا لغسيل الأموال، إذ يعتمد السياسيون إلى استغلال مناصبهم بطريقة غير مشروعة باستعمال سلطتهم لتحقيق منافع شخصية تحت دافع المصلحة العامة². ولا توجد دولة في العالم

¹ المرجع السابق ص 8

² نادر شافي عبد العزيز، تبييض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001. ص 144

محكمة ضد الفساد السياسي، وما حدث ابان حكم زين العابدين بن علي لتونس ، وحسني مبارك لمصر ، ومعمر القذافي لليبيا ، امثلة ليست ببعيدة ، والثورات على الرؤساء والملوك كفيلة باظهار المستور .

5- جرائم الكمبيوتر والانترنت : لقد حررت تقنيات الانترنت مستخدميها من قيود المكان والزمان وأصبحت تتيح لهم الوصول إلى أي معلومة من كل أنحاء العالم في أي لحظة، كما تمكن الراغبين من دخول بنوك المعلومات للحصول على أي جديد علمي أو ثقافي أو اقتصادي، الأسرار التي لم تعد بعد الانترنت أسرار يصعب الوصول إليها ، إن شبكة الإنترنت كشبكة معلوماتية ينطبق عليها النموذج المعروف لأمن المعلومات ذو الأبعاد الثلاثة وهي:

1. سرية المعلومات: وذلك يعني ضمان حفظ المعلومات المخزنة في أجهزة الحاسبات أو المنقولة عبر الشبكة وعدم الإطلاع عليها إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك.
2. سلامة المعلومات: يتمثل ذلك في ضمان عدم تغيير المعلومات المخزنة على أجهزة الحاسب أو المنقولة عبر الشبكة إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك.
3. وجود المعلومات: وذلك يتمثل في عدم حذف المعلومات المخزنة على أجهزة الحاسب إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك.

تمكن مصرف الاتحاد الأوروبي خلال شهر أوت 1997 من جمع نحو عشرة ملايين دولار أودعها المستثمرون من جميع أنحاء العالم عبر شبكة الانترنت بعد فرو بها¹. وكمثال اخر ، بلغت قيمة عمليات السرقة عبر الانترنت التي تم الإبلاغ عنها عام 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية 240 مليون دولار كما بلغ عدد الشكاوى عن عمليات الاحتيال نحو 220 ألف شكوى .والجدير بالذكر أن هذه الأرقام لا تمثل الأجمالي فإنه هناك العديد من جرائم لم تتم تغطيتها أو الإبلاغ عنها²، كما ان هذه التقديرات تحسب فقط التكاليف الاقتصادية التي تتكبدها شركة ما بسبب نوع معين من الإساءات كالأختراقات مثلاً .إن جرائم الإنترنت ليست محصورة في هذا النموذج ، بل ظهرت جرائم لها صور أخرى متعددة تختلف باختلاف الهدف المباشر في الجريمة. أتاحت الحرية الالكترونية عبر هذه الشبكة ليس الوصول إلى السلع والمنتجات فحسب، بل والقيام بسرقاتها بطرق تقنية ومتطورة.

ثانيا : العمليات المصرفية الالكترونية لغسل الاموال

¹ سمير صارم، التجسس الاقتصادي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1999.ص107

² جرائم السرقة عبر الانترنت تاريخ الاطلاع 2011/11/20
<http://daralebdaa.org/vb/showthread.php?t=2783>

استفادة عملية غسيل الاموال من تطور وسائل الدفع في صورة وسائل الكترونية حديثة ، فلقد تطور مفهوم النقود مع تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة، اصبحت هذه العمليات غير المشروعة تتفنن في الاستفادة من اخر المبتكرات التكنولوجية للتسويات المالية ، لتستفيد بالحد الاقصى من منافعها وتتفادى سلباتها ، من وسائل الدفع التي لازالت تلجا اليها عمليات الغسيل للاموال نذكر ما يلي :

1- وسائل الدفع الالكترونية

أ-التحويل الالكتروني : وهي ان يلجا العميل مباشرة الى البنك على ان يتولى البنك عمليات التسوية بناء على رغبة العميل ، تتمثل هذه الطريقة في القيام بتحويل مبلغ معين من حساب المدين إلى حساب الدائن Télévirement، ويتولى ذلك الجهة التي تقوم على إدارة الدفع الالكتروني وهي غالبا البنك.

ب- الهاتف المصرفي: هي نوع من الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء على مدار الأربع و عشرون ساعة طوال اليوم، و يستطيع العميل فيها أن يطلب من البنك تحويل مبلغ من المال مقابل السلعة أو الخدمة التي اشتراها عبر الانترنت إلى البائع، و يتم ذلك بعد التأكد من شخصية العميل عن طريق إدخال الرقم السري الخاص بالعميل و المعطى له من قبل البنك¹. وهو مركز خدمة مصرفية هاتفية خاصة لتقديم خدمات التجزئة، وهي جزء من الأعمال المصرفية عن بعد، ويحصل العميل على خدمة معرفة الرصيد وأخر حركات على الحساب بالإضافة إلى إجراء تحويل من حساب إلى آخر ويمكن فتح حساب جديد وتلقى طلبات اقتراض وتسديد الفواتير². كما يوفر هذا النظام البنكي مزيدا من الراحة للعملاء حيث يوفر عليهم متاعب التنقل الى مقر البنك والانتظار في طابور لتسوية العمليات او حتى يحصل على الخدمة ، خاصة اذا كان يرغب في ان تكون العملية سرية ، كما له الوقت ويتيح له خدمات جيدة كسداد فواتير السلع والخدمات التي يحصل عليها من دون تعب،

ج- الانترنت المصرفي: نظام له أهمية كبيرة سواء على مستوى البنوك أو على مستوى العملاء ، أتاح انتشار استخدامات الانترنت للبنوك التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي، حيث يتم إنشاء مقر لها على الانترنت بدلا من المقر الخاص بالبنك ، ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الانترنت وفي منزله، ويمكنه محاورة موظف البنك على شاشة الكمبيوتر، ويتم إجراء كافة العمليات المصرفية كما تتعدد أشكاله فيما يمكن من إمداد المودعين بالمعلومات الخاصة بأرصدهم،و تقديم طرق دفع العملاء

¹ : الرومي محمد أمين، "التعاقد الالكتروني عبر الانترنت"، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 142.

للكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا ، يقدم النشرات الالكترونية الاعلانية عن الخدمات المصرفية¹ ، وكيفية إدارة المحافظ المالية.

د-البطاقات البنكية: هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية و مغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود"، فهي بطاقة بلاستيكية ، تحمل اسم الشخص او المؤسسة المصدرة لها، و شعارها و توقيع حاملها، و بشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، و اسم حاملها و رقم حسابه و تاريخ انتهاء صلاحيتها². كما تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من اجهزة الصراف الآلي ، عند اقتناء سلع و خدمات، تمكن صاحبها من المرونة في التسديد واكثر امان في اتمام العمليات ، و بسرعة أكبر في إتمام التسويات المالية³. و تسمى البطاقة البلاستيكية أو النقود البلاستيكية لكونها تصنع من مادة البلاستيك، و تحل محل النقود في في الوفاء بالالتزامات، وتعرف ايضا ببطاقات الدفع الالكترونية وذلك لاعتمادها على الأجهزة الالكترونية في تسوية المعاملات المالية ، ويطلق عليه ايضا بطاقة المعاملات المالية التي تمكن حاملها من الحصول على النقدية، السلع، و الخدمات أو أي شيء له قيمة مالية⁴. وهناك عدة أنواع من البطاقات الكترونية التي تبين استخدامها في غسل الاموال نذكر منها :

د-1 -بطاقات الشيكات cartes de garantie des cheques:

يتعهد بمقتضاها البنك المصدر لهذه البطاقة لعميله حامل البطاقة بأن يضمن سداد الشيكات التي يجرها العميل من هذا البنك بشروط معينة، و تحتوي هذه البطاقة عادة اسم العميل و توقيع و رقم حسابه و الحد الأقصى الذي يتعهد البنك الوفاء به في كل شيك يجره العميل، وإن البنك المسحوب عليه ملزم بدفع قيمة الشيك للمستفيد بغض النظر عن وجود رصيد كاف لديه من عدمه⁵، وظهر هذه البطاقة جاء لعدم اكتمال الثقة في اشخاص يتعامل معهم البنك دون ان يعرفهم .

1. ¹ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1997، ص [309-308].

² الرومي محمد أمين، مرجع سابق، ص 130.

³ زيدان محمد، "دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية"، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 71.

⁴ نواف عبد الله احمد باتورة، "أنواع بطاقات الائتمان و اشهر مصدريها"، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، المجلد السادس، العدد الرابع، 1998، ص 46.

⁵ القضاة فياض، "الالتزامات الناتجة عن استعمال بطاقات الائتمان"، مجلة الدراسات، المجلد 26، العدد 02، الأردن، 1999 ص 400.

د-2- بطاقات الدفع cartes de débit: هي بطاقات تخول لحاملها سداد ثمن السلع والخدمات التي يحصل عليها من بعض المحلات التجارية التي تقبلها بموجب اتفاق مع الجهة المصدرة لها، وذلك بتحويل ثمن البضائع والخدمات من حساب العميل حامل البطاقة إلى حساب البائع. سواء بطريقة مباشرة تتم بقيام المشتري بتسليم بطاقته إلى التاجر و الذي يمرر البطاقة على جهاز للتأكد من وجود رصيد لهذا العميل في البنك الخاص به لتسديد قيمة المشتريات ومن ثم يقوم بتدوين البيانات الموجودة على البطاقة، او ان يتولى العميل المهمة بنفسه بإدخال الرقم السري في الجهاز، هذه العملية تسمى "نفويض البنك في تحويل" المبلغ من حسابه إلى حساب التاجر، لذلك فعملية التحويل من الممكن تتم مباشرة من حساب العميل إلى حساب التاجر، او قد تتم بطريقة غير مباشرة حيث التحويل بناء (2) على فاتورة يوقع عليها.

د-3- بطاقات الصرف البنكي cartes de paiement: تتيح هذه البطاقة لحاملها الشراء على الحساب في الحال، على أن يتم التسديد بصورة لاحقة ويطلق عليها بطاقات الصراف الآلي، فهي لا تتضمن أي معني للائتمان بل على حاملها أن يسدد قيمة مشترياته مباشرة بمجرد إرسال الفاتورة له و لا يتحمل جراء ذلك أي فوائد¹ في الفترة ما بين الشراء و السداد، ولا تتجاوز فترة الائتمان في تلك البطاقة مدة معينة (عادة قصيرة)، حيث يتعين على العميل السداد أولاً بأول خلال الفترة الممنوحة التي يتم فيه السحب². و في حال تأخر العميل عن السداد خلال الفترة المحددة فان البنك يحمله نسبة من الفوائد .

د-4- بطاقات الائتمان carte de crédit: ويمنح فيها البنك لحاملها تسهيلات ائتمانية باستخدام هذه البطاقة يستطيع العميل اقتناء السلع و الخدمات من الاسواق و أماكن معينة اخرى، ويتولى البنك السداد، ثم يقوم الحامل بسداد دفعة البنك مع الفوائد خلال أجل متفق عليه، ولا تمنح البنوك هذه البطاقات إلا بعد التأكد من ملاءة العميل أو الحصول منه على ضمانات عينية أو شخصية كافية. لذلك عند اظهاره لهذه البطاقة، يقوم البائع بتقديم الفاتورة الموقعة من العميل إلى البنك مصدر الائتمان فيدفع قيمتها له، ومن ثم يقدم البنك للعميل كشفا لفترة معينة بإجمالي القيمة لدفعها أو لخصمها من حسابه الجاري للعميل³، و لا يدفع المتعامل أي فوائد على هذا الائتمان في حال السدد خلال الأجل المحدد⁴.

¹ فداء يحي أحمد الحمود، "النظام القانوني لبطاقات الائتمان"، دار الثقافة للنشر، عمان، 1999، ص 17.

² سعودي محمد توفيق، "بطاقات الائتمان"، الطبعة الأولى، دار الأمين للطباعة، مصر، 2001، ص 15.

³ أبو سليمان إبراهيم عبد الوهاب، "البطاقات البنكية - الإقراضية و السحب المباشر من الرصيد-"، دار القلم، دمشق، 1998، ص 27.

⁴ فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص 40.

د-5- البطاقات الذكية.

من أهم الابتكارات الحديثة في قطاع الدفع بالبطاقات، تستخدم في غسيل الاموال على نطاق واسع خاصة في المرحلة الاخيرة من الغسيل . هي بطاقات تحتوي على رقائق حاسوب ومزود بمعالج ، و لا تعتمد على الاتصال مع حاسوب المصرف أو الجهة المصدرة، هي بطاقة بلاستيكية ذات حجم قياسي تحتوي في داخلها على شرائح للذاكرة تعمل بواسطة ميكروكمبيوتر يزودها بطاقة تخزينية للبيانات أكبر بكثير من تلك التي تستوعبها البطاقات ذات الشرائط المغنطة و لكنها أعلى منها تكلفة¹. تمثل حماية كبيرة ضد التزوير و سوء الاستخدام، تقدم هذه البطاقة العديد من الخدمات، منها بعض البيانات الشخصية الخاصة بحاملها مثل التاريخ الطبي للشخص و معلومات عن حساباته الشخصية المصرفية، و باستخدام البطاقة الذكية في أجهزة الصراف الآلي، يمكن للعميل شحنها بمبلغ معين من النقود من حسابه، و تخزين عليها كافة البيانات و عليه فهي لا تعتمد على الاتصال مع حاسوب المصرف أو الجهة المصدرة، فهي عبارة عن كمبيوتر متنقل، و يمكن شحن هذا النوع من البطاقات عن طريق الصراف الآلي و كذلك الحاسب الشخصي². وتتسم بقدرتها على تخزين المدخل البيولوجي ، والتي يمكن معرفة الشخص من خصائصه البيولوجية كشكل البصمات ، شبكية العين بصمة الصوت ، وتعتبر البطاقة الذكية بديلا لعدة وثائق في ان واحد . ولذلك تعتبر اهم بطاقة تتعامل بها البنوك الالكترونية ، وهذه ايضا بقدر ماهي وسيلة للتأكد من سلامة العمليات المصرفية³ ومدعاة للثقة .

2- مزايا النقود الالكترونية في غسيل الاموال

يمكن ان نلخص أهم المزايا التي تتصف بها وسائل الدفع الكترونية والتي تخدم الوضعيات الخاصة التي تحيط بعملية الغسيل للاموال فيما يلي :

- **السرية والكتمان** : حيث يمكن للمشتري أن يقوم بعملية الشراء دون أن يكون مضطرا لتقديم أية معلومات، وهو العامل الاساسي في غسيل الاموال .
- **الدرجة العالية من الامان** : يتيح نظام النقود الرقمية أعلى درجات الأمان الممكنة و ذلك لاعتماده على وسائل الأمان المبتكرة لحماية المعلومات المالية المستعملة على شبكة الانترنت، فالبنوك التي التي

¹ حازم نعيم الصمادي، المسؤولية المصرفية الالكترونية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص30.

² غالب عوض و بلعربي عبد الحفيظ، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص [75-76].

³ محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

، ص 126.

تتعامل بالنقود الالكترونية تستخدم أجهزة مساعدة (خادمة) تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمنة كما تستخدم مستعرضات لشبكة الوب تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية ، مما يجعل عمليات دفع النقود الالكترونية توفر درجة أمان أكبر .

-انخفاض التكلفة: ،تكلفة تداولها زهيدة ، فتحويل النقود الالكترونية (أي الرقمية) عبر الانترنت أو الشبكات الأخرى أرخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية¹ . حيث تنعدم تكاليف المقاصة أو التسوية، لأن العملية تتم أتماتيكياً .

-التخطي للحدود: ان اعتمادها على الانترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية، ولا تعترف بالحدود السياسية ، يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان، و في أي وقت ، وذلك دون أن تؤثر في التكلفة⁽¹⁾ .

-السهولة والبساطة في الاستخدام: تسهل النقود الالكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير، فهي تغي عن ملئ الاستمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف، حيث يستطيع المشتري سداد قيمة مشترياته بمجرد الأمر على حاسبه الآلي، كما تتيح النقود الالكترونية فرصة التعامل بالعديد من العملات مع إمكانية التحويل بين هذه العملات بصورة لحظية و بأي قيمة.

-السرعة في عمليات الدفع : في غسيل الاموال تفرض بعض الوضعيات السرعة في اخفاء الاثر للمعاملات المالية ، فالعمليات الالكترونية تتوافق مع هذا الغرض ، فتجرى حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا ، في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة.

ثالثا :امثلة لبنوك وسخة

في الوقت التي تطورت فيه وسائل الدفع في التجارة الالكترونية لم تتوانى بعض البنوك في استغلال هذه التكنولوجيا للتجاء في عمليات التحويل للاموال المشبوهة الى وسائل الدفع الإلكتروني ، مستخدمة في ذلك منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي يصعب فك طلاسمها ، بهدف تسهيل إجراءات عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني لتؤمن لاصحاب الاموال الحركة الآمنة لاموالهم ، وهنا نذكر امثلة عن تلك البنوك

1- . بنك الاعتماد والتجارة الدولي

أنشئ بنك الاعتماد والتجارة الدولي في بداية السبعينات عام 1972 مقره لندن وعند توقفه عن النشاط كان البنك يدير 146 فرع في 32 دولة ، كان يسود غموض كبير حول طبيعة نشاطه ، ينظر اليه على انه محل لممارسة نشاط غسيل الأموال فكان من أهم القضايا التي شغلت العالم في العديد من الدول ، وقد اعتبر هذا البنك أنه يمثل إمبراطورية مالية ضخمة تعتبر أكثر الإمبراطوريات المالية فسادا، وأهم مبادئه السرية

والثقة¹، وقد أنشئ البنك حين بدأت لندن في جذب رؤوس الأموال العربية من الخليج العربي خاصة الإمارات والسعودية، فكان لهذا البنك فروعا في هذه الدول ولم يكن أي دور رقابي للبنك المركزي الاماراتي على هذا البنك، فالبank كان مؤسسة دولية متفرعة، وهناك فرع يتبع اماره أبو ظبي، لم تكن هناك مرجعية لإدارة البنك لتكون بمثابة الملجأ الأخير ماليا وسياسيا. وعمل بنك الاعتماد في كافة الأنشطة المالية، بما في ذلك بعض العمليات في المستقبلات والتي تتماشى مع النظام الإسلامي غير الربوي والتي مكنته من تجميع أكثر من مليار دولار مودعات من المملكة العربية السعودية وحدها. ساهم في تأسيسه امبراطوريات مالية منها بنك امريكي بنسبة الربع وشركة للاستثمار والاعتماد من جزر الكايمان مع مجموعة من المساهمين، والسعودية بـ 10 % ودولة الامارات بـ 6 %، كان يخفي معلوماته عن الجهات الرسمية، يمتلك البنك مؤسستان مالتان، واحدة في جزر الكايمان والثانية في لوكسمبورغ، لم تطرح أسهم البنك للاكتتاب العام، وكان يتهرب من تقديم معلومات أو بيانات عن نشاطه إلى أية جهة رسمية،

كان يقوم بعمليات التهريب عبر الشرق الأوسط ودول العالم الثالث، ومن اجل اخفاء العمليات غير المشروعة انشا قسما للخدمات لتسهيل تزوير الفواتير وتوفير الأموال المخصصة كرشاوى للموظفين الرسميين، انشا بنكاً في جزر الكايمان لتسهيل عمليات نقل الأموال بين الدول وهي الطريقة المعروفة لتميرر الاموال غير المشروعة بسهولة عبر دول العالم. وقبل ان ينهار ولتقوية مركزه لجأ الى اسلوب الجاسوسية الاقتصادية وشراء الذمم بتوطيد علاقات ملتوية مع كل من وكالة المخابرات الأمريكية والمخابرات الباكستانية اللتان كانتا وقتها تتعاونان وتتبادلان الاستخبارات لمحاصرة مصادر تمويل الارهاب وكانت قبلها تقوم بتسليح وتمويل حركة المجاهدين الافغان ضد الاتحاد السوفياتي قبل ان ينحل. اقام هذا البنك سلسلة من العلاقات مع كبار رجال الاعمال في الكثير من دول العالم الثالث، في الحرب الامريكية على العراق كان يتوسط عملية تمويل المشاريع في العراق. ومن الفضائح المالية الاخرى التي قام بها :

-التوسط بشكل اساسي في تبيض اموال المخدرات التي كانت تنقلها عصابات المخدرات من امريكا اللاتينية (كولومبيا) الى امريكا الشمالية مستخدما في ذلك احدث تكنولوجيات التحويل الالكتروني .

¹ هدى حامد قشقوش، جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة،

- لعب دورا اساسيا في تحويل ودائع الرئيس السابق لـ "بنما" "مانويل نوريقا" التي كانت مودعة لديه الى بنوك اكثر امنا واقل شبهة تقع في سويسرا والمانيا وفرنسا باسماء ووكالات ومؤسسات وافراد مقربين من الرئيس "نوريقا" مما دفع بحكومة بنما الاحتجاج لدى البنك على التلاعب وخيانة الامانة .

2- بنك " سيتي بنك الخاص" : مقره الرئيسي الولايات المتحدة الامريكية ، بنك يعرف عنه استخدام اوج التكنولوجيا في التحويل والايداع الالكتروني ، كان هو ايضا محل شك لما كان يفرضه من سرية على معاملاته ، وفي احدى جلساتها انتقدت اللجنة التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي سيتي بنك لغسله الاموال في الجهاز المصرفي الأمريكي. وقد عرف عن مصرف سيتي بنك الخاص من الداخل ما يلي .
هناك 350 ألف مسئول حكومي، من مختلف أنحاء العالم، لديهم مع أقاربهم حسابات مصرفية خاصة في البنك؛

- يذهب المعنيون بالعمل المصرفي في البنك إلى أقصى الحدود لإرضاء رغبة زبائنهم بالسرية، فيؤسسون شركات مقبوعة وتروستات لإخفاء هوياتهم وغالبا ما يشيرون إليهم بأسماء مرمزة؛
. يتسم عمله بالمردودية العالية (تزيد عن 20%) يعتبر العمل المصرفي الخاص "البقرة الحلوب" في الصناعة المصرفية .

رابعا : سبل الحد من غسل البنوك للاموال الوسخة

المؤسسات المالية ملزمة وفقا للقانون أن تقوم بعملية الإبلاغ إلى وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي عن أي عمليات غسل أموال، وملزمة ايضا ان يكون لها وحدات مصغرة لتحريرات المالية ، لتأكد والتوثيق بجمع المعلومات عن غاسلي الاموال في هذه البنوك إلى جانب وحدات التدقيق الداخلي التي ينبغي ان تكون في البنوك ، بهدف التأكد من عدم وجود عملية غسل اموال.

1- تحصين الجهاز المصرفي : من أهم الاساسيات في عملية مكافحة تبييض الاموال وخاصة عن طريق المصارف او المؤسسات المالية هي معرفة العميل والتحقق مما اذا كانت الاموال تتناسب مع الوظيفة أم لا، وتتم هذه الطريقة عبر اجراءات تنفيذية تنظمها المصارف والمؤسسات المالية ومن ضمن الاجراءات المتبعة في مكافحة تبييض الاموال هي ابلاغ السلطات المختصة عن العمليات المشتبه انها تخفي تبييض اموال، بالاضافة الى مبدأ التعاون الدولي كون هذه الجريمة غير محصورة داخل البلد الواحد بل تتعدى لتنتقل الى البلاد الاخرى، كما تعتبر التوعية من الوسائل الاساسية والفاعلة في مكافحة هذه الظاهرة من خلال وسائل الاعلام واللقاءات والمحاضرات، وعلى السلطات في اطار الدولة ان تقوم بدراسة داخلية لاطراف الاشخاص الذين يمتلكون ثروات هائلة وغير مبررة ومعرفة تحركات الاموال بالنسبة لهؤلاء الاشخاص سواء التحركات الداخلية او الخارجية. والمصارف بالطبع ليست وحدها التي يجب ان تتحمل هذه المسؤولية فالمسؤولية جماعية ويشترك فيها

العديد من الجهات سواء على الصعيد الداخلي او الصعيد الاقليمي او الدولي . وبغرض مساعدة البنوك في مكافحة غسل الأموال ، فقد الزم القانون وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي ، أن يساعدها في إيجاد الآليات والنظم التي تكافح غسل الأموال ، كما ان لجنة غسل الأموال قامت بتزويد المؤسسات المالية بإجراءات وأنظمة مكافحة ، إلى جانب اللائحة التنفيذية للقانون والتعظيم الصادرة عن مجموعة العمل الدولية لمكافحة غسل الأموال.

فالجزائر تؤكد كل مرة على إنشاء وزارة المالية لخلية متابعة مشكلتي تبيض الأموال، وقد صادقت فيما مضى على ثلاث اتفاقيات وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المتاجرة غير المشروعة بالمؤثرات العقلية والمخدرات في فيينا بتاريخ 12/20/1988 وقد تبلورت هذه الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95/41 المؤرخ في 28/01/1995، وكذلك الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب المعتمدة بتاريخ 15/11/2000 وكذلك المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية¹، وقد تبلورت في المرسوم الرئاسي المؤرخ في 05/02/2002، هناك نصوص قانونية تتعلق بنفس الموضوع مثل الأمر الرئاسي رقم 22/96 المؤرخ في 09/07/1996 والخاص بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج علما أن دراسته بينت أنه لا يستوعب نشاط تبيض الأموال بالقدر الكافي الأمر الذي حال دون إتمامه وتعديله، وهناك خلية لمعالجة المعلومات. وتحاول الجزائر كل مرة اتخاذ خطوات للحد من هذه الظاهرة ففي عام 2002 أقامت قسما خاصا بالاستعلام حول المصادر المالية في البلد وبعد ذلك بفترة قصيرة بدأ في اعتماد تشريعات مناهضة لغسل الأموال و"مخاربة التهريب" و"منع ومكافحة غسل الأموال" في عام 2005.

ومازال يسجل عدم الاحساس بخطورة الظاهرة ، كشف تقرير بنك الجزائر المالي لسنة 2009 أن أربعة مصارف ومؤسسة مالية² واحدة تضمنتها الرقابة الشاملة إثر حالة من التعثر على مستوى الهيئات الاجتماعية وعدم استقرار هيئات المداولة والتنفيذ، شكلت موضوع تقييم جهازها لمكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب. وذكر التقرير التقييم المنجز خص دراسة تطبيق مجموع النصوص القانونية والتنظيمية التي تفرض على المؤسسات المصرفية إعادة برنامج مكتوب للوقاية من جريمة غسل الاموال.

¹ الأخضر عزى دراسة ظاهرة تبيض الأموال عبر البنوك (تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية) جامعة محمد بوضياف - المسيلة <http://hakkou.jeeran.com> تاريخ الاطلاع 24/01/2011

² تقرير بنك الجزائر البنوك لا تطبق فعليا إجراءات مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب <http://www.djazair.com/elbilad/23920> تاريخ الاطلاع 25/01/2011

2- وضع ضوابط وقوانين داخل البنك لمكافحة غسيل الأموال : يجب على البنك اعتماد السياسات والضوابط الداخلية التي تمنع استغلال البنك لأغراض غير مشروعة من قبل أية أطراف تريد غسيل الأموال . وتتضمن السياسة والضوابط الداخلية أهم جانب وهو التأكيد و التحقق من هوية العميل أي "اعرف من هو عميلك". وتهدف السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال إلى مساعدة البنك على الالتزام بالقوانين والأنظمة المحلية والدولية بشأن مكافحة غسيل الأموال.

- أ- بالنسبة لوسائل معرفة العميل :**
- تحديد الهوية الحقيقية للعملاء .
 - الحصول على كل المعلومات والمستندات المتعلقة عن العملاء والاحتفاظ بها .
 - استخدام الوسائل الآلية لتحديد العمليات المشبوهة .
 - مراقبة ومتابعة حركة الأموال للعملاء والبحث عن اسباب التغيرات الهامة في قيم المعاملات .
 - التأكد من التزام العميل بالنشاط الرسمي وبالعمليات الطبيعية التي قامت على اساسه العلاقة بينه وبين البنك
- ب- وان المراقبة يجب ان تخلص الجوانب التالية :**
- حالات لجوء العملاء الى الانشطة عالية المخاطر
 - مصادر أموال العملاء .
 - عدم توافق العمليات مع التطور التاريخي لحساب العميل .
 - طريقة وصول الأموال وبأي شكل وصلت (بطاقة - تحويل مباشر - الخ)
 - اسم المؤسسة المالية المراسلة .
 - النشاط مصدر المال (شراء أو بيع عقار... الخ)
 - التوقعات المستقبلية لنشاط العميل .
 - صافي الثروة وصافي الدخل .
- ب- هناك عدة مؤشرات وعلامات تدل على ان العميل يقوم بعملية غسيل للأموال، وتعطي للبنك فكرة عن عميله من العمليات المشبوهة اذا لاحظ ما يلي :**
- تغيرات كيبير على الحساب لا تتوافق مع التسلسل التاريخي للنشاط .
 - نشاط مكثف على الحساب رغم انخفاض الرصيد .
 - تحويلات متعددة من وإلى الحساب نفسه .
 - تهرب العميل من ابراز ما يدل على هويته الحقيقية
 - عدم حساسية حساب العميل لتكاليف العمليات .

- ايداعات من أشخاص متعددين بنفس الحساب .

3-العلاقة السرية بين العمليات البنكية وعملية غسل الاموال :تحاول البنوك في الوقت الحاضر على تحقيق اكبر سرية على العمل المصرفي وعدم تقديم المعلومات على العملاء الا ما تنص عليه القوانين والتشريعات ، فسرية الحسابات تعد من أهم سمات أعمال البنوك ، وقد جرى العرف البنكي على ذلك وأصبحت بمثابة التزامات لجميع المتعاملين والبنوك مثلما استقر عليها العرف أو ما نصت عليه القوانين.وتستند الاراء المؤيدة للسرية المصرفية الى مبدا هام واساسي وهي حماية الحق في الخصوصية للعميل ، ويحق لكل شخص حماية حرمة حياته الخاصة بما في ذلك المعاملات المالية مع البنوك ، وهناك من يؤيد ان سرية المعاملات المصرفية تجر نفعا حتى على الاقتصاد الوطني ككل¹ لما ينجر عن ذلك من جذب لرؤوس الاموال المحلية والاجنبية وتدعيم للثقة في الاقتصاد وفي الجهاز المصرفي ،إن المبدأ في قبول الودائع هو تشجيع المودع على الإيداع لأنه الممول الفعال للبنك ولهذا كانت سرية الحسابات البنكية، حتى وإن كان الأمر قد ينتهي إلى تحميل المسؤولية للبنوك بخصوص قبول ودائع مشبوهة رغم أن ذلك قد يحدث عن حسن نية.. وهنا تم التركيز على فكرة السرية المصرفية وليس تبييض الأموال، فالسرية المصرفية يجب أن تبقى وأن تثنى، حتى وان كان تبييض الأموال جريمة بيضاء .

وهناك الكثير من الاراء ما يعارض نظام سرية المعاملات المصرفية ، لان السرية المطلقة تؤدي الى صعوبة كشف الحسابات الا باتباع اجراءات وطرق معقدة ومتعبة ، وذلك مما يصعب من مهمة البنك على تقفي اثار حركة دخول وخروج الاموال غير المشروعة ، وذلك يشجع انتشار ظاهرة غسل الاموال . وهنا يجب ان نؤكد على ان سرية العمليات المالية الخاصة للعميل ، والتزام البنك بعدم افشاء اسرار العملاء ، لا يرفع المسؤولية عن البنك في الابلاغ عن الحالات المشبوهة للسلطات المخولة قانونا ، ولا يعفيه من المراقبة والمتابعة الروتينية لحركة الاموال المشبوهة شرط ان لا يشكل ذلك حرجا او معرقلا لنشاط العملاء الزهاء . وهنا يظهر شرط اخر يتمثل في إلزام كافة البنوك بتطبيق نفس المعايير لأجل مصلحة البنوك وفي مستوى واحد دون الإخلال بتنافسية البنوك، ويتم ذلك عبر تشريعات نابعة من روح مشاركة البنوك عبر إلزامها بالواجبات المختلفة لأن إصدار التشريعات لا يعني بالمساس بالحرية الاقتصادية أو التأثير على الأعمال المشروعة، لأنه وعلى الرغم من أن السرية المصرفية لا يجب التمسك بها دائما من حيث أن إجراءات المحاربة لا تقتضي الإلغاء التام لمبدأ المحافظة على سرية المعاملات المالية للعملاء، فقانون السرية البنكية قد صمم أصلا لحماية الودائع ذات المصادر المشروعة.

¹ ماجد عمار. السرية المصرفية ومشكلة غسل الاموال دار النهضة العربية 1995 ص 83

